

السياسة الزراعية الفرنسية في عمالة وهران بين النجاح والفشل

د. بختاوي خديجة -

قسم العلوم الإنسانية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة الجيلالي ليايس - سيدي بلعباس-

Abstract.

after the control of Algeria and confiscation of agricultural land and the France Tried to modernization of the agricultural sector even consistent economic and needs of the population, have been applied for the agricultural policy in different periods and developments and the successive governments of authority, however differences were in common points are: the rehabilitation of agricultural land in Algeria, change the way the foundations of the ownership of real estate, and consideration of the agricultural techniques and means of modern labor. Ashkaliya communities which we stand in this article is why I was thinking of a agricultural rooms in Algeria? What programs are the ruler and the extent of their effectiveness in employment?

The agricultural activity is the concern of the French administration statute, was keen to encourage adventurers first investment in this area, and this continued encouragement after it claimed responsibility for the settlement policy, through the granting of a group of privileges for each willing to emigrate and stability in Algeria, however encouraging the defiant in this activity a group of problems which stand as an obstacle in front of its development.

مقدمة:

حاولت فرنسا بعد سيطرتها على الجزائر ومصادرتها للأراضي الزراعية تحديث القطاع الزراعي حتى يتماشى ومتطلباتها الاقتصادية وحاجيات السكان المعيشية، فطبقت سياسة زراعية مختلفة باختلاف الفترات والتطورات والحكومات المتعاقبة على السلطة، ومع اختلافها كانت تصب في نقاط مشتركة هي: إعادة الاعتبار للأراضي الزراعية في الجزائر، تغيير طريقة وأسس الملكية العقارية، وإعادة النظر في التقنيات الزراعية ووسائل العمل الحديثة. والإشكالية التي نقف عندها في هذا المقال هي لماذا تم التفكير في إقامة الغرف الزراعية في الجزائر؟ ما هي البرامج المسطرة فيها وما مدى فعاليتها في العمالة؟

كان النشاط الزراعي هو مجال اهتمام الإدارة الفرنسية الأساسي، وقد حرصت على تشجيع المغامرين الأوائل الاستثمار في هذا المجال، واستمر هذا التشجيع بعد أن تبنت سياسة الاستيطان، من خلال منح مجموعة من الامتيازات لكل راغب في الهجرة والاستقرار في الجزائر، ومع هذا التشجيع فقد جابه هذا النشاط مجموعة من المشاكل التي كانت تقف كعائق أمام تطوره.

1 - معوقات النشاط الزراعي في الجزائر:

لقد تمّ التركيز على هذه النقاط بسبب مجموعة من المعوقات وهي:

- المعوقات الطبيعية المرتبطة بالجانب الجغرافي والمناخي اللذان يحددان طبيعة الإنتاج الزراعي.
 - المعوقات الاجتماعية والتاريخية التي لها علاقة بالنظام المحلي الذي كان سائدا في الجزائر، والذي نجم عنه عدم الاستقرار، والارتباط بالأرض بشكل دائم، زيادة إلى ذلك الحركة الاستعمارية التي عرفتها المنطقة منذ القدم والتي أثرت على نمط المجتمع بشكل مباشر، وأيضا عدم الاستقرار السياسي الذي كانت تعاني منه المنطقة.
 - المعوقات التقنية وكانت مرتبطة بغياب وسائل عمل حديثة وتقنيات جديدة لاستغلال الأرض تناسب والطبيعة الجغرافية والمناخية للمنطقة.
 - المعوقات السياسية: تتجلى في عدم تطبيق سياسة خاصة تقوم على تشجيع النشاط الزراعي¹.
- ومع هذه المعوقات فقد أجمعت المصادر والمراجع على أن الجزائر كانت تزخر بمجموعة من المؤهلات الطبيعية التي تساعدها على إقامة نشاط زراعي متطور، ولعل خير دليل ما ورد في تاريخ روما عن الجزائر حيث كانت تسميها مستودع الحبوب أو مطمورة روما بسبب ارتفاع كميات الإنتاج. غير أن الدارس لمناخ الجزائر يقف عند المشاكل الطبيعية التي تعيق النشاط الزراعي، وأولها الموقع الجغرافي وآثاره السلبية على المناخ، فطريقة ترتيب التضاريس رغم تسلسلها فإنها هشة ويغلب عليها الطابع الصحراوي، ومعظم الأراضي قاحلة ولا تحتل السهول إلا مساحة ضيقة، وتغطي الهضاب مساحة عشرون بالمائة، أما البقية فهي أراضي صحراوية.
- لمجابهة هذه المشاكل كان لزاما على السلطة الفرنسية من أجل إيجاد حلول مناسبة فتم التفكير في:

2 - تأسيس الغرف الزراعية في العمالة:

نظرا لهذه الأسباب رأت بعض الأطراف الفرنسية وعلى رأسها الجمعيات الزراعية ضرورة مواجهة هذا الوضع من خلال الاهتمام الجدي بالزراعة، فتقدمت بعدة طلبات من أجل إقامة الغرف الزراعية في عمالة وهران باقتراح من الحاكم العام جونا، فصدر مرسوم في 31 مارس 1902، نص على تأسيس غرف زراعية في الجزائر².

عقدت الغرفة الزراعية لعمالة وهران أول اجتماع لها في 18 نوفمبر 1904، تم تعيين فيه الأعضاء، ووزعت فيه المهام وحددت فيه طريقة إدارتها. كانت كل غرفة متكونة من 16 عضو أغلبهم من الفرنسيين، (سنة الجزائريين)، كان يتم انتخاب الأعضاء الفرنسيين عن طريق الاقتراع العام بمعدل أربعة أعضاء لكل مقاطعة، كانت الانتخابات مفتوحة أمام كل الفرنسيين شريطة توفر السن القانوني والإقامة، على أن يبقى الناخب ستة سنوات في الغرفة قابلة للتמיד كل ثلاثة سنوات، أما الجانب الجزائري فقد كان يتم اختيارهم من قبل الحاكم العام، ويتم اختيار عضو لكل مقاطعة، تجتمع الغرف الزراعية مرتين في السنة؛ الأولى في شهر مارس، والثانية في شهر نوفمبر، وذلك في دورات عادية، كما كانت تعقد دورات غير استثنائية بطلب من نصف أعضاء الغرفة أو بطلب من الحاكم العام³.

كان مكتب الغرفة يضم رئيس، نائبين، وأمناء منتخبين لمدة سنة قابلة للتجديد، يقوم بدراسة المشاريع الخاصة لإقامة المؤسسات التعليمية الزراعة والبيطرية ومحطات زراعية، وإقامة الأسواق والمعارض الفلاحية. كانت تعرف هذه المؤسسات على أنها مؤسسات ذات منفعة عامة بمرسوم صدر في 18 نوفمبر 1904، وبهذه الصفة كانت لها الحق في مصادرة المزيد من الأراضي الزراعية، خاصة بعد أن منح لها الحق في تحديد الميزانية التي تمنح لها من قبل المجلس العام، وكانت توزع كالتالي:

- تكاليف المؤسسة الخاصة بالقوائم الانتخابية.
- لائحة المصاريف الخاصة بالمكاتب.
- تكاليف طبع المحاضر، وراتب العامل المكلف بتحريرها⁴.
- يقوم الوالي العام بمنح الغرف الزراعية مكاتب تسمح لأعضائها الاجتماع لدراسة أحوال النشاط الزراعي في العمالة، كما يسمح للحاكم العام حسب ما تقتضيه الحاجة عقد جلسة خاصة في الجزائر لكل الغرف الزراعية التي كانت موجودة في الجزائر، ومع أن الغرف الزراعية الفرنسية كانت مستوحاة من الغرف الزراعية الجزائرية ألا أن الفرق كان واسعا في بعض المجالات منها:
- بنية الهيئات الانتخابية، والشروط المفروضة على كل راغب في الترشح.
- تركيبة الغرفة، فقد كانت تضم صنفين من الأعضاء؛ الصنف الأول يتم انتخابهم بالاقتراع العام، والصنف الثاني من الجمعيات والنقابات الزراعية والتي كانت تشترط الأقدمية، ودفع الاشتراكات⁵.
- كانت الغرف الزراعية في فرنسا تتميز عن مثيلاتها في الجزائر بوجود غرف جهوية وبعض المصالح الزراعية، كما كان لها إمدادات مالية هائلة، وكان بإمكانها الحصول على دعم إضافي لفائدة كل مؤسسة أو معهد أو مصلحة زراعية أو مؤسسة زراعية ذات فائدة عامة، وكان بإمكانها التنسيق فيما بينها وبين الغرف التجارية من أجل

الحصول على دعم مادي تكميلي لتحقيق مصلحة مشتركة عامة للزراعة والصناعة والتجارة، وكانت تجتمع مرتين في السنة؛ في شهر مايو وديسمبر⁶.

وقد تم إصدار قرارين لصالح الغرف الزراعية الفرنسية، الأول ضمن لها مصدر مادي ثابت يساعدها على إدارة شؤونها، والثاني يسمح لها بوضع رصيد مالي في البنوك مقابل فوائد⁷.

وسارعت الغرف الزراعية في الجزائر الاستفادة من الإجراءات المعمول بها في فرنسا، فصدر مرسوم 17 فيفري 1929 والذي اعترف بهذه المؤسسات كمؤسسات عمومية، ولها الحق في الاستدانة دون تسريح مسبق، كما سمح لها ابتداء من 01 يناير 1929 الحصول على دعم مادي إضافي، أما المرسوم الثاني الصادر في 25 ديسمبر 1931 يسمح لها بأن تصبح شركات تابعة لصناديق القروض الزراعية التعاضدية، وبالتالي لها الحق في وضع أموالها بفوائد.

ومع أن الغرف الزراعية في الجزائر قد عرفت تغيرات شبيهة بتلك الموجودة في فرنسا غير أنها بقيت على حالها، إذ لم يتم إدخال تغيرات على الجانب الإداري والهيكلية.

ظلت الغرف الزراعية في الجزائر تفتقر إلى موارد مالية محددة رغم إلحاح الهيئة الإدارية بضرورة تخصيص مورد مالي يساعدها على تسير أمورها وانجاز المشاريع الخاصة بالنشاط الزراعي⁸.

وبعد الحرب العالمية الأولى تغيرت الأوضاع، وتم إعادة انتخاب أعضاء الغرف الزراعية في العمالات سنة 1925، وطلب المنتخبون من المفوضيات المالية تخصيص مصدر مالي لكل غرفة، وقدرت بخمسين ألف فرنك فرنسي في انتظار تطبيق قانون 25 أكتوبر 1919، وقد وافقت المفوضيات المالية على قرض حدد بتسعين فرنك فرنسي توزع على كل العمالات ابتداء من سنة 1921، وعليه أصبح لكل غرفة ميزانية مقبولة تسمح لها بإعادة نشاطها وتنظيمه⁹.

كانت هذه المنحة تتجدد كل سنة إلى غاية 1930، أين تم رفعها بمناسبة الذكرى المئوية إلى 50000 فرنك فرنسي لكل غرفة، وفي سنة 1931 تم تطبيق القانون المعمول به في فرنسا. وقد توسع نشاط هذه الغرف، ووصل عدد كبير من الفرنسيين إلى الجزائر، فكان لزاما إعادة الاعتبار لهذه الغرف، فتم تأسيس قصر المؤتمرات المئوي، وتغيرت دار الزراعة أو دار الكولون كما تسمى في عمالة وهران وانطوى تحت مسؤولياتها مصلحة الزراعة العامة، ومصلحة الدفاع عن المحاصيل، وكل النقابات والجمعيات وهي: فيدرالية النقابة الزراعية لوهران، الصندوق الجهوي للقرض الزراعي التعاضدي، التأمينات، والتعاضديات والشركات الزراعية¹⁰.

تحملت الغرف الزراعية أعباء مالية ضخمة، فكانت تشتري الأراضي التي أقيمت عليها العمارة، وامتلكت نصف أملاكها، وقد بنت في دار الكولون مخبر كبير مجهز بكل الوسائل العلمية الحديثة والدقيقة، وبدأ المخبر

بالعمل تحت رئاسة علماء ركزوا بحوثهم على الأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات، وكانت هذه البحوث مرتبطة بحقول التجارب لدراسة كل المسائل المتعلقة بالزراعة والمحاصيل الزراعية المختلفة، واختيار البذور، واستخدام الأسمدة¹¹.

كانت الغرف الزراعية مطالبة بحضور كل التظاهرات الاقتصادية، وكان لها نفس مكانة الغرف التجارية، كان يمثلها الرئيس أو نائبه، وحتى بعض الهيئات الإدارية.

كان يتم التنسيق بين الغرف الزراعية في الجزائر، على أن اللقاءات أصبحت منتظمة مع سنة 1931، حيث كانت تلتقي مرة واحدة في السنة من أجل دراسة المسائل التي تهتم الجزائر، كما كان لغرف الزراعة في العمالة علاقة وطيدة ودائمة مع جمعية رؤساء الغرف الزراعية بفرنسا، وكان اللقاء يتم في باريس، مرتين في السنة، كان يمثلها الرئيس أو الممثل عنه¹².

لم يكن للغرف الزراعية أو دار الكولون اهتمام بالجانب المادي فحسب بل حتى الجانب المعنوي من خلال الدفاع عن المصالح المزارعين، فقد دافعت بشكل كبير عن زراعة وازاعي الحبوب، ومن أهم الشخصيات المدافعة عن هذا المجال جوستاف دستريمكس "Gustave destremx" الملقب "أب القمح"، وقد بدل جهود كبيرة في هذا المجال وتم تأسيس فرع خاص بالجزائر في الجمعية العامة لمنتجي القمح في باريس، مهمتها الدفاع عن مصالح زراعة الحبوب بشكل خاص.

ونفس الدور لعبته زراعة الكروم حيث تمكن كروس "Cros" سنة 1932 من إسكات الأصوات المعارضة لزراعة لكروم وخمور الجزائر، واعتبر أن القضاء على هذا المعلم الاقتصادي ليس في الجزائر فحسب بل حتى في فرنسا، وقد وجدت نفس المحاصيل الزراعية نفس الاهتمام من قبل العديد من الخبراء التابعين للغرفة الزراعية. وكانت النتيجة أن أعادت فرنسا النظر في أسعار القمح بعد إصدار قانون 10 جويلية 1933. أن إصرار الغرفة الزراعية في العمالة على تحقيق نتائج ايجابية في المجال الزراعي جعلها تلعب نفس الدور وتكون لها نفس مرتبة الغرف التجارية¹³.

3 دور الغرف الزراعية في تطوير الإنتاج الزراعي:

تبنت الغرف الزراعية في عمالة وهران فكرة تطوير الإنتاج الزراعي بالاعتماد على تقنيات عمل جديدة خاصة بعد أن أصبحت الجزائر مخبرا للعديد من التجارب الزراعية واكتسحت الآلات المجال الزراعي، فخصصت شركة الأهالي للاحتياط (SIP) بعض أملاك الجزائريين للقيام ببعض التجارب، وقد وقع الاختيار على محصولين أساسيين هما القمح والأشجار المثمرة¹⁴.

وللملاحظة فإن الشركة الأهلية للاحتياط قد تأسست سنة 1893 ، وقد تحددت المهام الأساسية لهذه الشركة والمحددة في ثلاثة أفكار أساسية وهي: الاحتياط والدعم والمساعدة، وتقديم السلف، وبهذا كانت لها منفعة عامة وصفة مؤسسة عمومية¹⁵.

وقبل بدأ التجارب الزراعية بدأت الغرفة الزراعية في دراسة المناطق الواجب اختيارها لتنفيذ مشاريعها وتجاربها فوق الاختيار على مجموعة من المناطق منها منطقة مستغانم، أين تم اختيار أراضي زراعية عالية الخصوبة تقع في سهول تاوسنة من أجل تطبيق تقنيات زراعية جديدة خاصة بالحبوب، وتبيان مدى فعالية الطرق الفرنسية مقارنة بطرق الجزائريين. كانت هذه الأراضي ملكية خاصة لثلاثة ملاكين جزائريين وهم: بلحميني عفيف، وبلحميني حاج محمد، وأحمد ولد الشيخ¹⁶، ولم يكن الهدف من هذه الاختبارات هو تطوير الإنتاج وتوجيهه للاستهلاك المحلي بقدر ما كان إثبات نجاعة الأساليب الزراعية الجديدة التي تبنتها الغرف الزراعية في العمالة. كانت الأراضي المختارة تمتاز بالجودة من حيث التكوين، فتربثها متجانسة من حيث البنية، وأراضيها جد منخفضة تقع عند مفترق الطرق، وقد قسمت إلى قسمين: خصصت الأولى لزراعة القمح الصلب المحلي وذلك لإظهار أثر استخدام الأسمدة على كمية ونوعية الإنتاج، وتم تجزئتها إلى ثلاثة أشرطة أو أحواض، لكل منها عشرون متر عرض على عشرة أمتار طول، تم تزويد الشريط الأوسط بالأسمدة وتركت البقية دونها. كما تم زرع أربعة أشرطة أخرى بعرض عشرة أمتار على مئة متر طول بأربعة أنواع من القمح وهي: القمح الصلب نوع أنجلوا، والقمح اللين وهم قمح ماهون، وبوزا، وفلورون، واستخدم فيها الأسمدة، وكان الهدف منها هو تعرف الفلاح الجزائري على أهمية الأسمدة¹⁷.

- بدء الحرث وتوزيع الأسمدة:

عادة ما كان الفلاح الجزائري يبدأ عملية الحرث قبل بداية تساقط الأمطار، وغالبا ما كانت تتزامن مع النصف الثاني من شهر أكتوبر، فيبدأ الفلاح في استغلال الأرض بشكل جدي من خلال الحرث ونثر الأسمدة قبيل أيام من بدأ عملية الزرع والتي كانت تنطلق في اليوم الأول والثاني من شهر ديسمبر في أرض مهيأة¹⁸. وتم تنفيذ هذه الخطوة في الأراضي التي تم تخصيصها للتجارب، بما فيها الأراضي التي لم تزود بالأسمدة، والتي حظيت بنفس خطوات العمل حتى تكون التجربة قد استفادت من نفس ظروف العمل، وهذا ما سيسمح لهم الحصول على نفس النتائج وليبينوا مدى أهمية الطرق الحديثة. علما أن الأشرطة الثلاثة كانت متوازية لا فاصل بينهم للتمكن من المقارنة من حيث كمية الإنتاج والنوعية. بعدها تأتي عملية الري والتي كانت تعتمد على التساقط أو تزويد الأرض بالماء في حالة الجفاف¹⁹.

بعد الري تحتاج البذور إلى الحرارة للنمو، فينتقل الفلاح إلى عملية نزع الأعشاب الضارة وإعادة تقليب الأرض بشكل خفيف، ثم تزود بالماء مرة أخرى عن طريق التساقط أو الرش، ويظهر الاخضرار تتجلى نتائج التجربة ايجابيا أو سلبيا، وهنا لاحظوا أن قمح ماهون وفلورانس قد عان من مشكل الصدأ، بينما الأشرطة المزودة بالأسمدة وغير المسمدة قد بدت بنفس الصفة؛ أي عدم وجود اختلافات بينهما²⁰.
فالتجربة التي خرجوا بها هي بالرغم من الجهد الذي بذلته الغرفة الزراعية فإن الإنتاج الزراعي للموسم لموسمي 1938 و 1939 لم تعطي النتائج المرجوة، فالأراضي المزودة بالأسمدة نمت بها الأعشاب بريا الضارة بشكل كثيف بسبب ارتفاع نسبة تساقط الأمطار خلال هذا الموسم.

لم ينحصر نشاط الغرفة الزراعية علة زراعة الحبوب بل شمل زراعة الأشجار المثمرة منها:
-الأشجار المثمرة:

بعد زراعة القمح انتقلت الغرفة الزراعية للأشجار المثمرة، فاختارت مجموعة من الحقول قصد غرسها بأنواع من الأشجار المثمرة، وكان الجديد فيها هو طريقة زراعتها وستتطرق إلى ذلك فيما بعد، وتمّ تحديد سبعة دوائر لهذه التجربة وهي²¹:

منطقة أوزلال: اختيرت ارض تربتها طينية كلسية تقع على حافة الوادي، خصصت لزراعة اللوز، تم حفرها بعمق خمسون سنتيمتر، تركت مسافة ستة متر بين كل شجرة وأخرى، لتتم وضع الشجيرات، وتركت دون تدخل الإنسان إلى غاية فصل الصيف، بعدها تم وضع أحواض عند قاعدة كل شجرة لتسهيل عملية الري.
منطقة حبوشة: كانت ارض مخصصة لزراعة القمح وغرس فيها عدة أنواع من الأشجار منها مأتين شجرة لوز، خمسة أشجار من المشمش، تسعة أشجار من القسطل، كانت تربتها طينية سليسية، تم إعداد حفرة عشرة أيام قبل الزرع، بعمق وعرض متر واحد، وتركت مسافة ستة أمتار بين كل شجرة وأخرى، غرست في 01 فيفري 1939 ، مع شهر مارس بدأت البراعم في الظهور، فتم وضع أحواض عند قاعدة كل شجرة للري، بمعدل أربعة أيام في الأسبوع، تزود كل شجرة بعشرين لتر من الماء.

محاميد: تربتها طينية سليسية، غرست بخمسة وعشرين شجرة لوز، وستة أشجار من القسطل، بدأت عملية الزرع مبكرا، وقدر عمق الحفر ستون سنتيمتر، وعرض واحد متر، أما المسافة بين كل شجرة وأخرى عي ثمانية متر، فكانت لقد غرست الشجيرات بطريقة خاصة كانت قريبة من سطح الأرض.
نسموت: تربتها طينية كلسية، غرس بعشرة أشجار من اللوز، وتسعة أشجار من المشمش، كانت التجربة فيها فاشلة لسوء تنفيذ التجربة.

البرج: كانت مخصصة لزراعة الخضر، وحولت لزراعة الأشجار لأن تربتها طينية رملية تقع عند المنحدرات، تمّ تهيئة الأرض ستة أيام قبل الغرس، حيث تم حراثتها في 05 نوفمبر 1939، وضعت حفر بعمق تسعون سنتيمتر، ومسافة سبعة على تسعة متر بين كل شجرة، غرست بخمسين شجرة لوز، تغنيف: كانت مزروعة بأشجار الكروم والزيتون، تربتها رملية لكنها صالحة للزراعة، غرست بمائة شجرة من اللوز، وخمسة عشر من أشجار الخوخ، يتم ربيها ثلاثة مرات في الأسبوع، لم تزود بالأسمدة. هذه نظرة عامة حول زراعة الأشجار، ويجب الإشارة إلى أن الأشجار قد غرست مبكرا، ومع أن التجربة كانت جديدة فإنها قد أعطت نتائج سلبية بحيث ماتت بعض الأشجار بشكل كلي مثل تجربة محاميد، في حين فقدت التجارب الأخرى مجموعة من الأشجار بعدد متفاوت.

ويفسر هذا الفشل بعدة أسباب أهمها: عدم تقديم توجيهات خاصة للمزارعين أثناء الزرع، نقص الأموال وعدم تلقيهم للمساعدات المادية باستثناء عملية معالجة الأشجار أو تقطيع الأغصان الزائدة، وانحصر عمل الفلاح في هذه التجربة على تسميد الأرض، والري، وتقطيع الأغصان.

ومع أن النتائج لم تكن حسب البرامج المسطرة فقد تبنت الغرف الفلاحية زراعة الأشجار المثمرة في بعض المناطق شريطة توفير الشروط الضرورية وهي:

- اختيار الأرض والتربة لكل نوع من الثمار.
 - يقوم الصندوق الأهلي للاحتياط بتوفير الأشجار وتوزيعها على المنخرطين.
 - تأسيس مصلحة خاصة بالأوبئة الخاصة بالنباتات وظيفتها تقديم ضمانات خاصة بصحة الأشجار²².
- كانت كل التجارب الزراعية تهدف إلى تحسين التربة، والحصول على إنتاج زراعي خاصة الحبوب، وتنويع الإنتاج من حبوب وخضر وفواكه.

4-الثروة الحيوانية:

لم يكتفي تدخل الفرنسيين في المجال الزراعي بل امتد ليشمل الثروة الحيوانية خاصة الأغنام والأبقار بحيث امتد اهتمام الفرنسيين ليشمل إعادة تحسن الثروة الحيوانية في الجزائر، وقد تم التركيز على هذا الجانب بعد الحرب العالمية الأولى بعد أن عان الكولون من الارتباط بفرنسا، فظهرت مصالح بيطرية خاصة بتحسين السلالات الحيوانية²³.

لقد تمّ اختيار الحيوانات ذات صفات خاصة، وتمّ تقسيم الثروة الحيوانية إلى قسمين: الأولى خاصة بالصوف واللحوم والألبان، والثانية خاصة بالتوليد²⁴.

كان الجديد في هذه المرحلة هو تدخل الصندوق الأهلي للاحتياط لفائدة الجزائريين بحيث خصصت ديون لصالحهم من أجل تربية حوالي أربعين نعجة ولود على أن يتم رد الدين في ظرف أربعة سنوات بفائدة مقدرة بخمسة بالمائة، غير أن الإشكالية التي طرحت نفسها خلال هذه الفترة هي من هو المالك لهذه الثروة الحيوانية، هل هو الموال الجزائري أو الصندوق الأهلي للاحتياط؟ وكيف تستغل هذه الثروة بشكل مباشر أم عن طريق محطات خاصة للتلقيح؟ ما هي الطرق التقنية التي يجب أن يخضع له؟ كيف يتم إطعامها عن طريق الرعي أم في الإسطبل؟²⁵

لقد تم تبني سياسة جديدة خاصة بتربية الحيوانات في العمالة بحيث تخلت السلطات الفرنسية على الرعي التقليدي حيث كان مربو الحيوانات يعتمدون على التنقل للبحث عن الكأ والماء، فقامت السلطة الفرنسية ببناء حظائر خاصة ملائمة تتوفر على كل الشروط الضرورية لهذا النشاط، وكانت الخطوة الأولى هي انتقاء السلالات خاصة الموجهة للتوليد، على أن يتم التركيز على السلالات المحلية، ولم يمنع هذا من إدخال سلالات جديدة مع الحرص على عدم الخلط بينهما؛ أي الحفاظ على نقاوة كل نوع، كما كانت الغرف الزراعية حريصة على تفادي المشاكل التي كان يقع فيها المربون الجزائريون بسبب عدم علمهم للأساليب الحديثة غير أن النتائج الأولى كانت سلبية بحيث تم تسجيل هلاك العديد من رؤوس الأغنام.²⁶

وقد أرجعت الغرفة الزراعية ذلك الفشل إلى إصابة الأغنام والأبقار بداء الحمى القلاعية، في حين أرجع لوناى هذا التراجع إلى تراجع مساحة المراعي وتحديد الأماكن التي يمر فيه القطيع.²⁷ وبالرغم من تباين وجهة النظر قررت الغرف الزراعية اتخاذ عدة إجراءات لحماية الثروة الحيوانية، والوقاية من الأمراض المعدية فمنعت استيراد المواشي إلى الجزائر قبل تاريخ 26 مايو 1935²⁸، وإخضاع المواشي التي تغادر عبر الموانئ الجزائرية للمراقبة الدقيقة.

لقد حاولت الغرفة الزراعية التدخل لحل مشكلة مرض الثروة الحيوانية من خلال اللجوء إلى البيطريين من أجل التلقيح وتقديم النصائح للمربين، كما تم تأسيس بعض التعاونيات الخاصة؛ منها تعاونية الصوف التي كانت تهتم بتخزين الصوف وبيعه لتفادي المضاربة.²⁹

كما تم التفكير في تحسين ظروف تربية الحيوانات وذلك بوضع أحواض مياه أو إقامة صهاريج في مختلف مناطق الرعي خاصة في المناطق التي تعاني من قلة التساقط أو الجفاف، ولهذا خصص غلاف مالي لهذا المشروع بتسعة مائة ألف فرنك فرنسي، على أن يتكفل ثلاثة أطراف أعباء هذا المشروع وهم: بالكولون، والجزائريون وتقتطع من الشركة الأهلية للاحتياط، وأخيرا الدولة الفرنسية.³⁰

ولم يكن بوسع الإدارة الفرنسية تحديد مناطق توفير مصادر المياه للمرييين دون تدخل الجزائريين فأوكلت المهمة لرؤساء الجماعة التي قامت بتحديد أهم النقاط التي يجب إقامة الصهاريج فيها بدءا بالمناطق الأكثر جفافا مثل أفلو، ووصولاً عند المناطق المتوسطة، وقد اختلفت طريقة توفير المياه فوجد مناطق أقيمت فيها صهاريج كونها تعاني من جفاف تام، وأخرى خزانات لأنها تشهد فترات تساقط لكنها غير منتظمة، وأخير مناطق بها سدود بسيطة تمتلئ بالمياه أثناء التساقط، كما تم حفر الآبار إلى جانب ترميم بعض المنشآت التي أقامها الجزائريون والتي كانت تستخدم للتزود بالمياه³¹.

لقد اهتمت الغرفة الزراعية بكل ما يتعلق بالنشاط الزراعي، ومع كل المحاولات من أجل تطوير النشاط الفلاحي فإن النتائج لم تكن حسب البرامج المسطرة بل نلاحظ أن الرهان الزراعي الذي سطرته فرنسا والذي سعى من أجل تبيان مدى قدرة تجاربها الزراعية على تحقيق نتائج ايجابية في العمالة، ومدى تخلف الأساليب المعتمدة من قبل الجزائريين إلا أننا لاحظنا أن البرامج الزراعية لم تخرج تأتي بالجديد بل رأينا في الكثير من المرات العودة إلى استخدام الأساليب المحلية مع إدخال تغييرات حديثة مرتبطة في الأساس مع التطور الحاصل في النشاط الزراعي، وقد لاحظ بعض الباحثين الفرنسيين ذلك بحيث يرى ديمونتييس " Demontés³² مدى أهمية بعض الأساليب المحلية في الزراعة شريطة تطويرها.

الهوامش:

¹ Bessaoud Omar, l'agriculture et la paysannerie en Algérie, les grands handicaps, communication au symposium, état des savoirs sociales et humaines, crasc, Oran, 20 -22/09 /2004, P1.

² Estoublan et lefeboure, code de l'Algérie annotes, principe de colonisation et de l'égislation coloniale, supplément (-1916-1920) PP 428- 429.

³- AOM, GGA, 7G/30, Valeroy (Iuc), Bensadoun Henry, l'Oranie biographique, centre de documentation, culture, recherche historique sur l'Algérie Imp. Heintz frères, 1934, P, 46.

⁴- Rouveroux(P) Murat(F), l'évolution du crédit en Afrique, in bulletin mensuel de l'Afrique du nord, (sans N), 1937, p 609.

⁵Ibid., 606.

⁶ AOM, GGA, 7G/30, Valeroy (Iuc), Bensadoun, Op Cit, p 46.

⁷Ibid, 47.

⁸ Département d'Oran et sont conseil générale, paris, 1930, p 675.

- Ibid, 676.9

¹⁰- Girault(H), principe de la colonisation et de législation coloniale, Lib recueil serey, paris, P 48.

- Ibid, 4811

- Ibid, 49 .12

¹³ - تعود الغرف التجارية إلى فترة لويس الثالث عشر وحتى فترة هنري الرابع، ويعود تأسيس الغرف التجارية لمرسيليا إلى سنة 1599 .

¹⁴-AOM, 1H/105, expériences divers, essai d'engrais, vulgarisation de variétés de blés 1939.

¹⁵-Rouveroux (P) Murat(F), Op Cit, p 609.

¹⁶- AOM, 1H/105, expériences divers, essai d'engrais, vulgarisation de variétés de blés 1939.

- ¹⁷- Tinthoin(R), colonisation et l'évolution de genre de vie dans la région ouest d'Oran (1830-1885) ed lefouque, Oran, 1947, p257.
AOM, 1H/105, épandage des engrais et semailles, N6219. -18
- ¹⁹- AOM, 1H/105, épandage des engrais et semailles, N6219.
Ibid. -20
- ²¹-AOM, 1h/105, Arboriculture fruitière, 1938-1939, n° 28.
- ²²- Archive communale d'Oran, caisse N° 5, affaires indigènes l'agriculture indigènes
- ²³-AOM, 1h/105, reconstitution d'un cheptel indigène de prévoyance, N° 727,09/12/1927.
- ²⁴- AOM, 1h/105, GGA expériences divers, N° 5968, 29/11/1939.
- ²⁵- AOM, 1h/105, GGA Paysannat indigène, élevage, N° 71072,30/05/1938.
- ²⁶- AOM, 1h/105, GGA expériences divers, N° 5968, 29/11/1939.
- ²⁷- chambre de commerce d'Oran 9ème année, N° 2, juin 1937.
- ²⁸- launay(M), paysans algériens, la terre la vigne et les hommes, le seuil, Paris, 1963, p26.
- ²⁹- AOM, 1h/105, GGA expériences divers, N° 5968, 29/11/1939.
- ³⁰- AOM, 1h/105, GGA, expériences divers, N° 5968, 29/11/1939.
- ³¹- AOM, 1h/105, GGA, commune mixte Aflou, équipement d'élevage, N° 1261, 19/04/1937.
- ³²- AOM, 1h/105, GGA, commune mixte Aflou, Ibid.
- ³³-Demontés (V), l'Algérie économique, collection du centenaire 1830- 1930.